الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.4/Rev.2

الجمعية العامة

Distr.: Limited
3 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٧ من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

أذربيجان، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوروندي، بيرو، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، السلفادور، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غانا، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليبريا، ليختنشتاين، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيجيريا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان: مشروع قرار منقح

التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٤٢/٦٣ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

081209 081209 09-63508 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٢] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٣] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٤] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥] والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٦]،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التحقيق التام وفي الوقت المناسب للأهداف الإنمائية والأهداف المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة،

وإذ تظل ملتزمة بالهدف الرامي إلى جعل الحق في التنمية أمرا واقعا لكل فرد، على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة للألفية؛

وإذ يساورها القلق إزاء اتخاذ الفقر وعدم المساواة طابعا عالميا، وإذ تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر هو أحد أكبر التحديات العالمية التي تواجه العالم اليوم، ولا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، وإذ تشدد على أهمية الإسراع في تحقيق نمو اقتصادي مستدام واسع القاعدة وشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق،

وإذ تشدد على أن الفقر مشكلة متعددة الأوجه تستلزم نهجا متكاملا ومتعدد الجوانب في تناول الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية على جميع المستويات،

وإذ تدرك أن تمكين الفقراء أمر لا غنى عنه للقضاء الفعال على الفقر والجوع،

---

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٦) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

وإذ تدرك أيضاً في هذا الصدد أن الوصول إلى العدالة وإعمال الحقوق المتصلة بجملة أمور منها الملكية والعمل ومباشرة الأعمال التجارية يعزز أحدهما الآخر ويشكّلان عنصرين أساسيين فاعلين في القضاء الفعال على الفقر،

وإذ تحيط علماً بتقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء المعنون ''تسخير القانون لصالح الجميع'' بوصفه مرجعا مفيدا في مجال القضاء على الفقر(٧)،

وإذ تؤكد من جديد أن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر لا غنى عنه لتحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة والقضاء على الفقر والجوع،

وإذ تشدد على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المنصفة والفعالة وإقامة اقتصاد يتسم بالحيوية، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالقضاء على التمييز الجنساني بجميع أشكاله، في شتى المجالات ومنها أسواق العمل والمال، وكذلك في مجالات حيازة الأصول وحقوق الملكية، وبتعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك تمكينها من الناحية الاقتصادية، وبالتعميم الفعال لمراعاة المنظور الجنساني في الإصلاحات القانونية وفي خدمات دعم الأعمال التجارية وفي البرامج الاقتصادية، وبإتاحة الوصول الكامل للمرأة وعلى قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولاً في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من باب المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة أن تُكمّل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة بهدف توسيع فرص التنمية أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التحديات الكبيرة التي تمثلها الأزمة المالية والاقتصادية بالنسبة للقضاء على الفقر، وإذ تكرر التأكيد في هذا الصدد على وجوب تكملة الجهود الوطنية بتهيئة ببيئة دولية تمكينية من أجل كفالة تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولا وإنصافا وتوازنا واستدامة وتوجها نحو التنمية بما يساعد على التغلب على الفقر وعدم المساواة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام(٨)؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بالتنوع الواسع للتجارب الوطنية في مجال التمكين القانوني للفقراء، وتقرّ بما اتخذته بعض البلدان من مبادرات وأحرزته من تقدم في مجال تعزيز التمكين

(٧) متاح على الموقع الإلكتروني www.undp.org/LegalEmpowerment/reports/concept2action.html.

(٨) A/64/133.

القانوني للفقراء باعتباره جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتها وأهدافها الوطنية، وتشدد على أهمية تشجيع تبادل أفضل الممارسات الوطنية؛

٣ - **ترحّب** في هذا الصدد بالعمل الجاري الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة؛

٤ - **تشدد** على ضرورة إيلاء أقصى أولوية للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتماسكة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات؛

٥ - **تشدد أيضا** على أهمية وصول الجميع إلى العدالة وتشجع في هذا الصدد على تعزيز وتحسين نظام إقامة العدل ونظامي تسجيل الهويات والمواليد، والتوعية بالحقوق القانونية القائمة؛

٦ - **تقر** بأن احترام سيادة القانون وحقوق الملكية وانتهاج السياسات الملائمة والأطر التنظيمية يشجعان، في جملة أمور، على ممارسة الأعمال التجارية، بما في ذلك الأعمال الحرة، ويسهمان في القضاء على الفقر؛

٧ - **تكرر التأكيد** على أهمية انتهاج السياسات والأطر التنظيمية الملائمة على الصعد الوطنية لتوفير فرص العمل والعمل اللائق للجميع وحماية حقوق العمل، وذلك بعدة وسائل من بينها احترام المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل التي تنادي بها منظمة العمل الدولية؛

٨ - **تقر** بأهمية انتهاج السياسات والأطر التنظيمية الملائمة على الصعد الوطنية ليتسنى وجود قطاع خاص جيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يتسم بالحيوية والشمول ويشكل أداة قيمة تستحث النمو الاقتصادي وتحد من الفقر، وتشجع على تهيئة بيئة مؤاتية تيسر قيام الجميع، بمن فيهم النساء والفقراء والضعفاء، بمباشرة الأعمال الحرة وممارسة الأعمال التجارية؛

٩ - **تشجع** البلدان على مواصلة بذل الجهود في مجال التمكين القانوني للفقراء، بما في ذلك الوصول إلى العدالة، وإعمال الحقوق المتصلة بالملكية والعمل ومباشرة الأعمال التجارية في السياقين النظامي وغير النظامي عن طريق مراعاة تلك الأبعاد في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، واضعة في اعتبارها أهمية الظروف والملكية والقيادة على الصعيد الوطني؛

١٠ - **تشدد** على أن التثقيف والتدريب هما من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، وتدعو في هذا الصدد إلى اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل إيلاء أولوية قصوى لتحسين محو الأمية ونشرها على نطاق أوسع مع التسليم بتعقد التحدي المواجه في القضاء على الفقر؛

١١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر، وتهيب بالبلدان التي بوسعها أن تدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية للتمكين القانوني للفقراء القيام بذلك، برصد موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها أو تقديم المساعدة التقنية؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''، وأن يواصل النظر في التمكين القانوني للفقراء آخذا في الاعتبار التجارب الوطنية وآراء الدول الأعضاء.